قضايا سياسية

اسم المقال: التداول المزدوج في الصين: آفاق جديدة للتجارة الدولية في ظل التوترات التجارية والسياسات الحمائية
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9537
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التداول المزدوج في الصين: آفاق جديدة للتجارة الدولية في ظل التوترات التجارية والسياسات الحمائية▽

China's Dual Trading: New Prospects for International Trade Amid Trade Tensions and Protectionist Policies

أ. م. د. محمد عباس احمد التميمي* Dr. Mohammed Abbas Ahmed Al-Tamimi

الملخص:

في ظل بوادر تراجع العولمة، يبدو أن العالم يعود إلى عصر السيادة الاقتصادية، حيث تولي الدول أهمية متزايدة للأمن القومي والمصالح السيادية. تركز العديد من البلدان على وضع مصالحها الوطنية في المقام الأول، مما يعكس تحولًا في الأولويات العالمية للتجاره الدولية.

علاوة على ذلك، أدت حالة عدم اليقين الناجمة عن الوباء العالمي إلى دفع العديد من الدول نحو إنشاء نظام سلسلة توريد أكثر قابلية للتحكم، مما يبرز الاتجاه نحو الإنتاج القريب من الداخلي بدلاً من الإنتاج الخارجي. بدلاً من التركيز على الكفاءة والتكلفة كما كان في السابق، أصبحت التداول المزدوج هو استراتيجية او توجهات اقتصادية صينية تمثل تحولًا في النموذج الاقتصادي للبلاد، حيث تركز على تعزيز السوق المحلية (التداول الداخلي) مع الحفاظ على الانفتاح على الأسواق الدولية (التداول الخارجي). تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية في سياق التحديات العالمية المتزايدة، مثل الحماية التجارية والضغوط الجيوسياسية، مما يجعل من الضروري للصين تقليل اعتمادها على الطلب الخارجي وتعزيز الاعتماد على السوق المحلية.

ان جوهر استراتيجية التداول المزدوج في هو الحد من الاعتماد على التداول الدولي المتمركز حول التجارة وتعزيز التداول المحلي الذي يتألف من عمليات الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك من حيث العرض والطلب، مع الحفاظ على سياسة الانفتاح على العالم الخارجي. ويشكل توسيع الطلب المحلي القائم على الاستهلاك وتنفيذ إصلاحات جانب العرض بهدف تحسين الإنتاجية وتعزيز الترقية الصناعية من خلال الابتكار الركائز الأساسية للاستراتيجي.

لقد تم تقديم مفهوم "التداول المزدوج" لأول مرة في 14 مايو 2020، في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

الكلمات المفتاحية : التداول المزدوج– الصين – الحمائية التجارية – العولمة

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/5 تاريخ القبول: 2025/2/14 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* جامعة بلاد الرافدين _ ديالى _ العراق DrMohammed@bauc14.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract :

With signs of deglobalization, the world appears to be returning to an era of economic sovereignty, with countries increasingly placing national security and sovereign interests at the forefront. Many countries are focusing on putting their national interests first, reflecting a shift in global priorities for international trade.

Moreover, the uncertainty caused by the global pandemic has prompted many countries to create a more controllable supply chain system, highlighting the trend toward near-internal rather than external production. Instead of focusing on efficiency and cost as it used to, dual circulation has become a Chinese economic strategy or orientation that represents a shift in the country's economic model, focusing on strengthening the domestic market (internal circulation) while maintaining openness to international markets (external circulation). This strategy was announced in the context of increasing global challenges, such as trade protectionism and geopolitical pressures, making it necessary for China to reduce its dependence on external demand and increase reliance on the domestic market. The core of the dual circulation strategy is to reduce reliance on trade-centered international circulation and promote domestic circulation consisting of production, distribution, circulation and consumption in terms of supply and demand, while maintaining the policy of opening up to the outside world. Expanding domestic demand based on consumption and implementing supply-side reforms to improve productivity and promote industrial upgrading through innovation are the core pillars of the strategy. The concept of "dual circulation" was first introduced on May 14, 2020, at the Standing Committee of the Political Bureau of the Communist Party of China Central Committee.

Keywords: dualcirculation -China- trade protectionism- globalization

المقدمة:

في ظل بوادر تراجع العولمة، يبدو أن العالم يعود إلى عصر السيادة الاقتصادية، حيث تولي الدول أهمية متزايدة للأمن القومي والمصالح السيادية. تركز العديد من البلدان على وضع مصالحها الوطنية في المقام الأول، مما يعكس تحولًا في الأولويات العالمية للتجاره الدولية.

علاوة على ذلك، أدت حالة عدم اليقين الناجمة عن الوباء العالمي إلى دفع العديد من الدول نحو إنشاء نظام سلسلة توريد أكثر قابلية للتحكم، مما يبرز الاتجاه نحو الإنتاج القريب من الداخلي بدلاً من الإنتاج

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخارجي. بدلاً من التركيز على الكفاءة والتكلفة كما كان في السابق، أصبحت سلاسل التوريد الآن تعطي الأولوية للأمن والثقة.

في هذا السياق، تحتاج الصين إلى إعادة التوازن بين توسيع الانفتاح وحماية السيادة الوطنية. يُعتبر "التداول المزدوج" وسيلة لضمان عدم سيطرة الآخرين على الصناعات والتكنولوجيات والمجالات الحيوية في الصين، مما يساعد على الحفاظ على أمن سلسلة التوريد. ومع ذلك، فإن الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية هو توفير سلسلة صناعية وسلسلة توريد مستقرة وفعالة للعالم عموما وللصين خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية، من خلال تحسين السيطرة على الاقتصاد وتعزيز التدفق السلس للنظام الصناعي الدولي عبر النظام الصناعي المحلي. تجارة التوريد التي تعتمد بشكل كبير على الدول الأجنبية كمصدر للتكنولوجيا والأجزاء وكأسواق من خلال استغلال مزايا مثل العمالة الوفيرة والأجور المنخفضة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبحت حدود استراتيجية التنمية الصينية التي تعتمد على "التداول الدولي" المتمركز حول تجارة التوريد واضحة ليس فقط لأن المعروض من العمالة تحول من فائض إلى نقص ولكن أيضًا لأن الحمائية ارتفعت في الخارج ونفذت الولايات المتحدة سياسة "الفصل" التي تسعى إلى قطع الصلة بين الاقتصادين الأمريكي والصيني. وردًا على ذلك، أطلقت الحكومة الصينية استراتيجية "التداول المزدوج"، والتي بموجبها تعمل التداولات المحلية والدولية مع تعزيز بعضها البعض بشكل متبادل، مع كون التداول المحلي هو العنصر الرئيسي. وهو ماجاء في الدورة الكاملة الخامسة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني التي عقدت في الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر 2020 لمناقشة الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021–2025) والأهداف طويلة الأجل للفترة حتى عام 2035.

أهمية البحث: ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن، حيث تعكس التغيرات الديناميكية في البيئة الاقتصادية العالمية. مع تصاعد التوترات التجارية بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، وظهور سياسات حمائية تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، يصبح من الضروري فهم كيفية استجابة الصين لهذه التحديات من خلال استراتيجيات جديدة مثل التداول المزدوج.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تعزيز الصين من قدراتها الاقتصادية من خلال التركيز على السوق المحلية وتطوير الابتكار، مما يتيح لها التكيف مع الظروف العالمية المتغيرة. كما يستكشف البحث تأثير

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هذه الاستراتيجيات على التجارة الدولية، وكيف يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل العلاقات التجارية بين الصين والدول الأخرى.

من خلال فهم آفاق التداول المزدوج، يمكن للدول الأخرى أن تستفيد من الدروس المستفادة من التجربة الصينية، مما يعزز التعاون الاقتصادي ويقلل من آثار السياسات الحمائية. لذا، فإن هذا البحث ليس فقط مهم لفهم الاقتصاد الصيني، بل أيضًا لتقديم رؤى حول مستقبل التجارة الدولية في ظل التحديات الراهنة

اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى استكشاف استراتيجية التداول المزدوج في الصين وتأثيرها على التجارة الدولية في ظل التوترات التجارية والسياسات الحمائية. ومن بين الأهداف الرئيسية:

- تحليل تأثير استراتيجية التداول المزدوج: دراسة كيفية تعزيز الصين من قدراتها الاقتصادية من خلال التركيز على السوق المحلية وتطوير الابتكار، مما يمكنها من التكيف مع التحديات العالمية.
- تقييم الآثار الاقتصادية: فهم كيف يمكن لاستراتيجية التداول المزدوج أن تؤثر على العلاقات التجارية بين الصين والدول الأخرى، وكيف يمكن أن تعيد تشكيل النظام الاقتصادي العالمي.
- استكشاف التحديات والفرص :تحليل التحديات التي تواجهها الصين في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى الفرص التي قد تنشأ عن ذلك في سياق التجارة الدولية

اشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تأثير استراتيجية التداول المزدوج على التجارة الدولية في ظل تصاعد التوترات التجارية والسياسات الحمائية. فبينما تسعى الصين إلى تعزيز استقلالها الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، يبرز تساؤل حول كيفية تأثير ذلك على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، خاصة في ظل السياسات الحمائية التي تتبناها بعض الدول.

كما تثير الإشكالية تساؤلات حول مدى قدرة الصين على تحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل هذه التوترات، وما إذا كانت ستواجه مقاومة من الدول الأخرى التي قد تشعر بالتهديد من هذه الاستراتيجية

فرضية البحث: تستند فرضية البحث إلى أن استراتيجية التداول المزدوج ستؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية، حيث ستسعى الصين إلى تعزيز اعتماد الدول الأخرى عليها، مما قد يخلق توازنًا جديدًا في النظام الاقتصادي العالمي.

كما تفترض الدراسة أن هذه الاستراتيجية ستواجه تحديات كبيرة نتيجة السياسات الحمائية المتزايدة من الدول الأخرى، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية بدلاً من تحقيق التعاون الاقتصادي. وبالتالي،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فإن نجاح الصين في تنفيذ استراتيجية التداول المزدوج يعتمد على قدرتها على التكيف مع هذه التحديات واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي والاسلوب التحليلي في دراستنا هذه طالما أن المنهج يستهدف التعمق في دراسة موضوع معين، والحصول على خلاصة دقيقة، وإستخراج الحلول التي تسهم في معالجة إشكالية علمية عن طريق التحليل والتجزئة والتجميع. لذا فقد اتبعت في سبيل دراسة الاشكالية وتحليل اجزائها المتنوعه العديد من الأساليب التي مكنت في معالجة الإشكالية قد إرتكزت على دراسة التداول المزدوج، من خلال التحليل والتجزئة والتركيز على الحمائية التجارية ، وصولاً إلى إستنباط الرؤى والتوجهات وتاكيدها من خلال الفرضيه ومن ثم التعميم.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة حيث ركز المبحث الاول على مفهوم التداول المزدوج والسياسات الحمائية ، وذهب المبحث الثاني الثاني التحديات التي تواجه استراتيجية التداول المزدوج في ظل التوترات والسياسات الحمائية ، اما المبحث الثالث فذهب الى آفاق التجارة الدولية في ظل التداول المزدوج ومن ثم الخاتمة.

اولا: مفهوم التداول المزدوج والتوترات التجارية والسياسات الحمائية

1. تعريف التداول المزدوج وتطوره:

أ. تعريف التداول المزدوج:

التداول المزدوج هو استراتيجية او توجهات اقتصادية صينية تمثل تحولًا في النموذج الاقتصادي للبلاد، حيث تركز على تعزيز السوق المحلية (التداول الداخلي) مع الحفاظ على الانفتاح على الأسواق الدولية (التداول الخارجي). تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية في سياق التحديات العالمية المتزايدة، مثل الحماية التجارية والضغوط الجيوسياسية، مما يجعل من الضروري للصين تقليل اعتمادها على الطلب الخارجي وتعزيز الاعتماد على السوق المحلية.

ان جوهر استراتيجية التداول المزدوج هو في الحد من الاعتماد على التداول الدولي المتمركز حول التجارة، وتعزيز التداول المحلي الذي يتألف من عمليات الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك من حيث العرض والطلب، مع الحفاظ على سياسة الانفتاح على العالم الخارجي. ويشكل توسيع الطلب المحلي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القائم على الاستهلاك وتنفيذ إصلاحات جانب العرض بهدف تحسين الإنتاجية وتعزيز الترقية الصناعية من خلال الابتكار الركائز الأساسية للاستراتيجيه[1].

.لقد تم تقديم مفهوم "التداول المزدوج" لأول مرة في 14 مايو 2020، في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني[2].

ب. تطور مفهوم التداول المزدوج:

منذ فتحت الصين أبوابها للعالم قبل أكثر من أربعة عقود، ازدهرت الصين كقوة تصنيعية. في ثمانينيات القرن العشرين، كان الطلب الخارجي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الصين. أدى "نموذج تطوير تجارة التوريد" إلى تنشيط سلاسل التوريد العالمية. استورد المصنعون الموجهون للتصدير المواد الخام والمكونات وغيرها من المدخلات الوسيطة من الأسواق الدولية، وعالجوها محليًا وهو مايعرف بتجارة المعالجة، ثم قاموا بتصدير المنتجات النهائية إلى الأسواق الغربية. حقق نموذج التنمية هذا نجاحًا كبيرًا. حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شكلت الصادرات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للصين.

بدأت الحكومة الصينية في تحويل اقتصادها الموجه نحو التصدير إلى اقتصاد أكثر توجهاً نحو الاقتصاد المحلي بعد الأزمة المالية العالمية. كما أدى ارتفاع تكاليف العمالة وضعف الظروف الاقتصادية الخارجية إلى عدم إمكانية تحقيق النمو المستدام من خلال نموذج النمو القائم على التصدير وحده. كانت الحكومة الصينية وصناع السياسات يشجعون التحول لنقل الصين من اقتصاد قائم على الاستثمار والتصدير إلى اقتصاد أكثر توازناً مدفوعًا بالاستهلاك والاستثمار والصادرات. في عام 2015، قدم الرئيس شي جين بينغ والحكومة الصينية الإصلاح الهيكلي لجانب العرض لمعالجة القضايا الاقتصادية الأطول أجلاً التي كانت الصين تواجهها في ذلك الوقت. كان أحد المكونات الرئيسية للإصلاح الهيكلي لجانب العرض هو تقليل القدرة الصناعية الزائدة على جانب العرض[3].

---

[1] يو يونجدينج،**استراتيجية الصين الجديدة للتنمية: «التداول المزدوج، المنصة الاقتصادية**
https://www.aleqt.com/2020/10/04/article_1936351.html وقت الزيارة 2024/12/18

[2] مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، **استراتيجية الصين الجديدة للتنمية: "التداول المزدوج"،2021، وقت الزيارة 2024/12/25**
https://mbrf.ae/ar/trusted-news/decoding-chinas-dual-circulation-strategy.

[3] انطوان برونيه و جون بول جيشار ، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبرالية الاقتصاديةترجمة: عادل عبد العزيز احمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ، مصر القاهرة، ٢٠١٦،ص37-38

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في أعقاب تفشي فيروس كورونا المستجد في ديسمبر/كانون الأول 2019، شهد الطلب العالمي مزيدًا من الضعف مع تعطل سلاسل التوريد العالمية بشكل حاد. وفي الوقت نفسه، أدت التوترات الجيوسياسية المتزايدة ومشاعر الحماية/الانفصال إلى اقتصاد أكثر انغلاقًا على نفسه، وخاصة في الغرب[1].

من ناحية أخرى، لا يزال التحول الاجتماعي والاقتصادي في الصين وطبقتها المتوسطة الصاعدة يشكلان محركًا ضخمًا للنمو في السوق المحلية. ووفقًا لتقرير صدر في عام 2024 عن مركز أبحاث التنمية الصيني التابع لمجلس الدولة، من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 14 ألف دولار أمريكي بحلول عام 2024، وستكون سوق الصين أكبر من سوق الولايات المتحدة بحلول عام 2025، مع ما لا يقل عن 560 مليون مستهلك من ذوي الدخل المتوسط.

وفي ظل هذه الظروف، أعلن الرئيس شي جين بينغ والحكومة الصينية عن استراتيجية "التداول المزدوج" التي ستركز على الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية لتمكين الاقتصاد المحلي. وفي الوقت نفسه، لن تغلق الصين أبوابها وستواصل جهودها للانفتاح والتعاون مع الأسواق العالمية[2].

ت. أهداف استراتيجية التداول المزدوج:

(1) تعزيز الاعتماد الذاتي:

تهدف الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، مما يعزز من قدرة الصين على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. أصبحت تفاصيل الاستراتيجية واضحة تدريجيًا في سلسلة لاحقة من الاجتماعات المهمة. يمكن تلخيص الاستراتيجية على النحو التالي بناءً على الخطاب الذي ألقاها الرئيس شي جين بينغ في ندوة مع رواد الأعمال في 21 يوليو وفي ندوة حول العمل الاقتصادي والاجتماعي في 24 أغسطس2020.

إن مفهوم التداول المزدوج يشكل استراتيجية جديدة للتنمية حيث تعمل التداولات المحلية والدولية على تعزيز بعضها البعض بشكل متبادل مع التداول المحلي كعنصر أساسي. وقد تم اقتراحه للتكيف مع التغيرات في مرحلة التنمية والبيئة في الصين، وهو خيار استراتيجي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي

---

(1) Su, L., & Liang, J. (2021). Understanding China's New Dual Circulation Development Strategy: A Marxian Input–Output Analysis. *Review of Radical Political Economics*, *53* (4), 590–599. https://doi.org/10.1177/04866134211021971 وقت الزيارة 13–12–2024

(2) Ibid

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للصين وخلق مزايا تنافسية جديدة للبلاد. في الماضي[1]، عندما كانت العولمة تتقدم، لعب التوجه إلى العالم الخارجي كأسواق ومصادر للموارد دورًا مهمًا في التنمية السريعة للصين. ومع ذلك، في ظل البيئة الخارجية الحالية من الحمائية المتزايدة، والاقتصاد العالمي الراكد، والسوق العالمية المتقلصة، يجب على الصين استغلال سوقها المحلية الضخمة بشكل كامل كميزة.

عند تنفيذ استراتيجية التداول المزدوج، يجب على الصين الحفاظ على سياسة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض وتوسيع الطلب المحلي بهدف تحقيق حلقة حميدة بين العرض والطلب مع التركيز على الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك. علاوة على ذلك، يجب على الصين تطوير المزايا الجديدة اللازمة لتطورها المستقبلي من خلال ترقية سلاسل التوريد، وتعزيز الابتكار التكنولوجي بنشاط، وتكريس الجهود لتطوير التكنولوجيات الأساسية.

ومن المؤكد أن التعامل مع الدورة المحلية باعتبارها العنصر الرئيسي لا يعني بأي حال من الأحوال إغلاق الباب أمام العالم الخارجي وتنفيذ سياسة انعزالية. بل إن هذا النهج يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة أكثر قوة من خلال إطلاق العنان لإمكانات الطلب المحلي من أجل ربط الأسواق المحلية والدولية بنجاح والاستفادة القصوى من هاتين السوقين والموارد المحلية والأجنبية.

(2) تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة عنصرًا حيويًا في صعود الصين، حيث تدعم العديد من جوانب قوتها. في السنوات الأخيرة، واجهت الصين تحديات كبيرة نتيجة لجائحة كوفيد-19 والركود العالمي التاريخي، بالإضافة إلى تزايد المقاومة العالمية لممارساتها الاقتصادية. هذه الظروف دفعت القادة الصينيين إلى تطوير إطار اقتصادي جديد. ومن أبرز ملامح هذا النموذج الاقتصادي الجديد هي استراتيجية الدورة او التداول المزدوج، التي تهدف إلى حماية الصين من التقلبات العالمية وتعزيز الاعتماد على الذات في الاقتصاد. ورغم أن بكين حققت تقدمًا في بعض أهداف هذه الاستراتيجية

يؤكد القادة الصينيون، بما في ذلك الأمين العام للحزب الشيوعي شي جين بينج، أن العالم يشهد "تغيرات عميقة لم نشهدها منذ قرن"، وسط تقلبات في النظام الدولي وتوازن القوى. ورغم أن بكين ترى فرصًا في بعض هذه التغيرات، إلا أن القادة أدركوا ضرورة رسم مسار اقتصادي جديد لتفادي التقلبات

[1] سيد محمود علي غنيم،ستراتيجية الامن القومي للصين الشعبية ،مجلة البحوث المالية والتجارية،جامعة بورسعيد،المجلد 21،العدد الرابع،اكتوبر 2020،ص 358

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاقتصادية العالمية والمخاوف المتزايدة من الحصار الجيوسياسي. ما يثير قلق بكين هو الشعور المتزايد بأن التكامل في الاقتصاد العالمي لم يعد المحرك الموثوق للنمو كما كان في السابق. ففي ثمانينيات القرن الماضي[1]، عندما بدأت الصين في الانفتاح على الاقتصاد العالمي، كان النمو العالمي خارج الصين يبلغ حوالي 4% سنويًا، بينما لم يتمكن العالم بدون الصين من تحقيق سوى 1.6% سنويًا خلال العقد الماضي.

من خلال تحسين جودة الإنتاج المحلي وزيادة الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، تسعى الصين إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يدعم الابتكار ويعزز من قدرتها التنافسية على المستوى الدولي[2].

2. التوترات التجارية والسياسات الحمائية:

منذ عام 2020، شكلت التوترات التجارية والسياسات الحمائية المشهد الاقتصادي العالمي بشكل كبير، وخاصة في سياق العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وكان صعود الحمائية مدفوعًا بعوامل مختلفة، بما في ذلك مخاوف الأمن القومي، والمنافسة الاقتصادية، وتأثير جائحة كوفيد-19.ولعل ابرز معالم التغيرات في مسار العلاقات التجارية الدوليه هي:

أ. **زيادة الحمائية:** تكثف الاتجاه العالمي نحو الحمائية، مع قيام البلدان بتنفيذ التعريفات الجمركية وحظر التصدير والإعانات المحلية. وكان هذا التحول واضحًا بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث كانت سياسات إدارة ترامب بمثابة انحراف عن اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف القائمة منذ فترة طويلة نحو تدابير أحادية الجانب تهدف إلى الحد من العجز التجاري وحماية الصناعات المحلية.واليوم قد عاد ترامب انتخابه وتسلمه دفه الحكم 2025.

ب. **العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين:** اتسمت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بتصاعد التوترات، وخاصة بعد فرض التعريفات الجمركية على السلع الصينية. واتهمت الولايات المتحدة الصين بممارسات تجارية غير عادلة، بما في ذلك سرقة الملكية الفكرية والتلاعب بالعملة، مما دفع بكين إلى اتخاذ تدابير انتقامية. لقد أدت هذه الحرب التجارية المستمرة إلى

---

[1]Milton L. Mueller and Zixiang Tan. 1996. China in the Information Age: Telecommunication and the Dilemmas of Reform. Greenwood Publishing Group Inc., USA.pp 33-46

[2] سيد محمود علي غنيم، مصدر سبق ذكره ، ص ص358-359

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وأجبرت العديد من الشركات على إعادة النظر في استراتيجيات الإنتاج الخاصة بها، وغالبًا ما تحول العمليات إلى دول مثل فيتنام والهند للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتعريفات الجمركية[1].

ت. **تأثير كوفيد-19:** لقد أدى الوباء إلى تعقيد ديناميكيات التجارة بشكل أكبر، وكشف عن نقاط الضعف في سلاسل التوريد العالمية ودفع البلدان إلى إعادة تقييم اعتمادها على الموردين الأجانب، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا. وقد أدى هذا إلى الدفع نحو تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والتركيز على قدرات الإنتاج المحلية، وخاصة في الصين، التي تبنت استراتيجية "التداول المزدوج" التي تهدف إلى تعزيز اقتصادها المحلي مع الاستمرار في الانخراط في التجارة الدولية.

ث. **التداعيات الاقتصادية العالمية:** لم يؤثر صعود السياسات الحمائية على العلاقات التجارية الثنائية فحسب، بل ساهم أيضًا في تباطؤ أوسع في نمو التجارة العالمية. ومع إعطاء البلدان الأولوية للمصالح الوطنية على التعاون العالمي، يزداد خطر التفتت الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى اقتصاد عالمي أكثر انقسامًا يتميز بتكتلات تجارية متنافسة[2].

باختصار، شهدت فترة ما بعد عام 2020 زيادة ملحوظة في التوترات التجارية والتدابير الحمائية، مدفوعة في المقام الأول بالتنافسات الجيوسياسية وتداعيات جائحة كوفيد-19. تعمل هذه التطورات على إعادة تشكيل ديناميكيات التجارة الدولية ودفع البلدان إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الاقتصادية في بيئة عالمية متزايدة عدم اليقين.[3]

---

(1) MICHAEL D. SWAINE, " Chinese Views of the Singapore Summit Between Donald J. Trump and Kim Jong-un" , China Leadership Monitor, no. 57, sep.2018, https://carnegieendowment.org/files/Swaine_CLM57_Final.pdf

(2) حسن, محمد فوزي. "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهداف والدلالات" *آفاق آسيوية* 8.14 (2024): 108-121.

(3) ليجون سو وجونشانغ ليانغ. "فهم استراتيجية التنمية الجديدة للدورة المزدوجة في الصين: تحليل المدخلات والمخرجات الماركسي ." *مراجعة الاقتصاد السياسي الراديكالي* ، 53 (2021): 590 - 599. https://doi.org/10.1177/04866134211021971 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانيا: التحديات التي تواجه استراتيجية التداول المزدوج في ظل التوترات والسياسات الحمائية

1. **التحديات الاقتصادية العالمية:** تواجه الصين عدة تحديات في تنفيذ استراتيجية التداول المزدوج، منها:

أ. **ارتفاع الحواجز التجارية:** تزايد الحماية التجارية في العديد من الدول، خاصة الولايات المتحدة، يؤثر سلبًا على قدرة الصين على تصدير منتجاتها، مما يزيد من أهمية تعزيز السوق المحلية.

ب. **الضغوط الجيوسياسية** : التوترات مع الدول الكبرى تؤثر على العلاقات التجارية وتزيد من عدم الاستقرار في الأسواق الدولية، مما يتطلب من الصين استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه الظروف

بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالتباطؤ الهيكلي في النمو الاقتصادي العالمي، شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية أزمات كبيرة، منها أزمة مالية عالمية تاريخية وجائحة كارثية. ورغم أن الصين تمكنت من تجاوز هذه التحديات بشكل أفضل من العديد من الاقتصادات الكبرى الأخرى، إلا أن هذه الصدمات كانت لها آثار كبيرة. وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 أنها كانت مدمرة بشكل خاص للاقتصاد الصيني، حيث أظهرت الأرقام الرسمية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.8٪ في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. كما شهد الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة انخفاضات أكثر حدة، حيث تراجعت بنسبة 8.5٪ و19٪ على التوالي[1].

علاوة على ذلك، أثار نهج "رأسمالية الدولة" الذي تتبعه بكين في إدارة الاقتصاد ردود فعل دولية متزايدة على مدى السنوات الأخيرة[2]. ففي عهد شي جين بينج، زاد الحزب الشيوعي الصيني من نفوذه داخل الشركات الخاصة، مما أثار مخاوف أمنية وطنية لدى الحكومات الأجنبية. كما عززت الدولة من استراتيجيتها القومية التقنية في السياسة الصناعية تحت شعار "صنع في الصين 2025"، بينما اتبعت نهجًا تجاريًا عدوانيًا ساهم في تعزيز مكانة الشركات الصينية على حساب نظيراتها الأجنبية[3].

---

(1) Ping Wei, Xiaodan Mao and Xiaohong Chen. "Institutional investors' attention to environmental information, trading strategies, and market impacts: Evidence from China." *Business Strategy and the Environment* (2020). https://doi.org/10.1002/bse.2387.

(2) Renliang Liu, Liugang Sheng and Jian Wang. "Faking Trade for Capital Control Evasion: Evidence from Dual Exchange Rate Arbitrage in China." *International Finance eJournal* (2021). https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2023.102926.

(3) Will the Dual Circulation Strategy Enable China to Compete in a Post-Pandemic World? https://chinapower.csis.org/china-covid-dual-circulation-economic-strategy/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في المقابل، قامت الولايات المتحدة ودول أخرى ببذل جهود للتخفيف من آثار سياسات بكين. منذ عام 2018، دخلت الولايات المتحدة والصين في صراع تجاري كان له تأثيرات كبيرة على المصدرين من كلا الجانبين. كما وضعت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب والذي عاد مجددا اليوم مئات الشركات الصينية على قائمة الكيانات التابعة لوزارة التجارة الأمريكية، مما منع الشركات الأمريكية من التصدير إلى تلك الشركات. واستمرت إدارة بايدن في العديد من سياسات ترامب تجاه الصين، وعززت التعاون مع الحلفاء والشركاء الرئيسيين[1]، مما زاد من تصورات بكين بأن الولايات المتحدة وشركائها يتبنون مواقف معادية للمصالح الاقتصادية للصين. في ظل بيئة خارجية مضطربة وغير متوقعة بشكل متزايد، تشعر بكين بقلق متزايد حيال اعتمادها على الدول الأخرى في الحصول على السلع الأساسية. وقد أشار المسؤولون الصينيون إلى بعض المجالات التي تثير القلق بشكل خاص، مثل السلع ذات التكنولوجيا العالية كأشباه الموصلات[2]، بالإضافة إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والطاقة.

رغم الجهود التي بذلت على مدى عقود لبناء صناعة تصنيع أشباه الموصلات[3] القادرة على المنافسة عالميًا، لا تزال الصين متخلفة بشكل كبير عن قادة هذه الصناعة. وما يثير القلق بشكل خاص لبكين هو اعتمادها الكبير على الرقائق التي تصممها وتنتجها دول رائدة مثل الولايات المتحدة وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا وهولندا، والتي تزداد مخاوفها بشأن طموحات الصين العالمية. يتفاقم اعتماد الصين على الرقائق الأجنبية، حيث شهد الطلب العالمي على أشباه الموصلات ارتفاعًا ملحوظًا في الأشهر الأخيرة، مما جعل شركات تصنيع الرقائق تكافح لمواكبة هذا الطلب المتزايد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

---

(1) علاء عبد الوهاب عبد العزيز. "مبادرة الحزام والطريق والنفوذ الصيني في امريكا اللاتينية "*قضايا سياسية* 79 (2024): 134-157.

(2)Rise of the "Big 4"-The semiconductor industry in Asia Pacific, Deloitte China, January 18, 2024. https:// www2.deloitte.com/cn/en/pages/technology-media-and telecommunications/articles/rise-of-the-big-4.html

(3) أشباه الموصلات كمنتجات مصنعة هي رقائق الحاسوب الصغيرة التي تستخدم لتشغيل معظم الآلات المتقدمة من الهواتف الذكية إلى الأقمار الاصطناعية والأنظمة الطبية والدفاعية .. إلخ، وغالباً ما يشار إلى تلك الرقائق باسم نفط القرن الحادي والعشرين نظراً لأهميتها الاستراتيجية المتزايدة. أما أشباه الموصلات كمصطلح، فإنه يشير إلى مادة موصلة للكهرباء، وغالباً ما يستخدم هذا المصطلح بشكل مترادف مع المنتجات النهائية الصناعة أشباه الموصلات، مثل: "الترانزستور" والدوائر المتكاملة، المعروفة باسم "الرقائق الدقيقة". وتعد هذه الأجهزة شبه الموصلة ضرورية في تصنيع جميع التطبيقات الإلكترونية الحديثة تقريباً، بما في ذلك الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تشير بيانات الجمارك الرسمية إلى أن الصين أنفقت حوالي 434 مليار دولار على واردات الدوائر المتكاملة في عام 2021، مما يمثل زيادة بنسبة 24% عن عام 2020 و43% عن عام 2019. وفي الوقت نفسه، شهدت دول أخرى أيضًا ارتفاعات في وارداتها، حيث زادت واردات الرقائق الأمريكية بنسبة 32% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021. ومع ذلك، فإن إجمالي الواردات الأمريكية بلغ 29.4 مليار دولار، وهو جزء صغير مقارنة بواردات الصين[1].

من ناحية أخرى، يبلغ عدد سكان الصين 1.4 مليار نسمة، وهو الأكبر في العالم، ويعادل ناتجها المحلي الإجمالي 67.0% من اقتصاد الولايات المتحدة، وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، مما يوفر ظروفًا مواتية لتعزيز التداول المحلي.أولاً، وكما أشار آدم سميث، الذي يُعتبر أبا الاقتصاد الحديث، في كتابه ثروة الأمم ، فإن "تقسيم العمل محدود بمدى السوق". إن السوق المحلية الضخمة تمكن من الإنتاج على نطاق واسع، ويؤدي توسيع نطاق الإنتاج إلى تعميق تقسيم العمل وتعزيز التخصص في الإنتاج، وتحسين إنتاجية العمل وكفاءة الإنتاج بشكل أكبر. ومع استفادة الصين من الدورة الفاضلة لتوسع السوق والتصنيع وركوب موجة العولمة، تجاوزت صناعة التصنيع الصينية نظيرتها الأمريكية من حيث حجم القيمة المضافة التي تم إنشاؤها، لتصبح الأكبر في العالم في عام 2010.

علاوة على ذلك، فإن الحجم الضخم للسوق المحلية موات لنمو الشركات الكبيرة، والتي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية من خلال خفض التكاليف وتحسين الكفاءة من خلال الاستخدام الأكثر فعالية لاقتصادات الحجم والنطاق. وقد تزايد عدد الشركات الصينية المدرجة في "فورتشن جلوبال 500"، التي أعلنتها مجلة فورتشن الأمريكية، عامًا بعد عام، وفي عام 2020، وصل العدد إلى 120 شركة (باستثناء الشركات في هونج كونج وتايوان)، مما وضع الصين خلف الولايات المتحدة مباشرة، التي تفاخرت بأكبر عدد من الشركات المدرجة في التصنيف، 121شركة. والجدير بالذكر أنه في حين أن معظم الشركات الصينية المدرجة في قائمة فورتشن جلوبال 500 لا تزال شركات مملوكة للدولة، فقد ارتفع عدد الشركات الخاصة إلى 28 في عام 2020[2]، ارتفاعًا من الصفر في عام 2007 (الشكل 1)

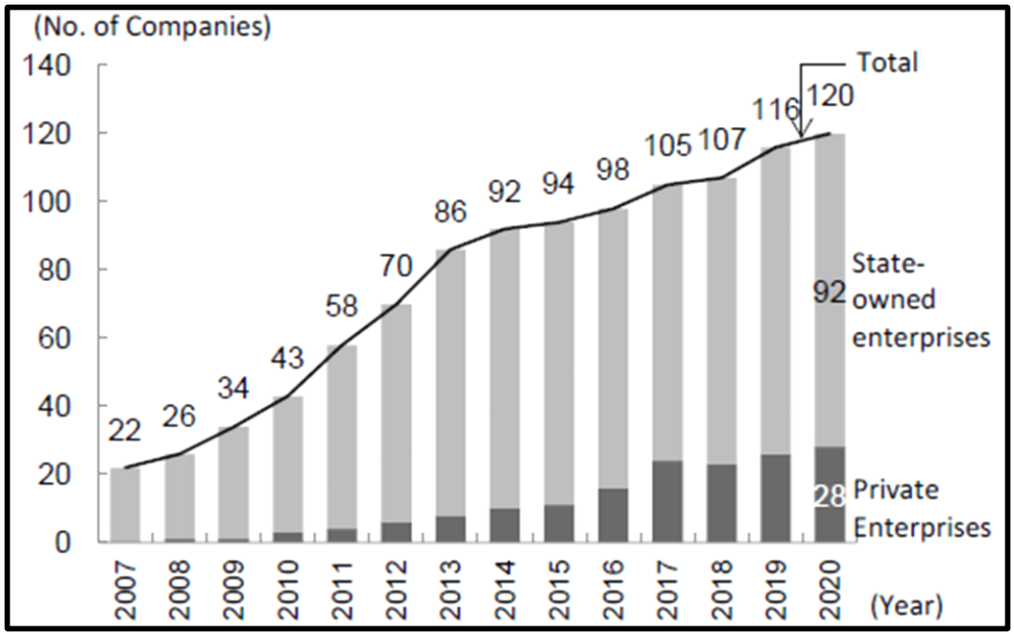
---

[1] هل ستمكن استراتيجية التداول المزدوج الصين من المنافسة في عالم ما بعد الوباء، https://chinapower.csis.org/china-covid-dual-circulation-economic-strategy/

[2] Jude Blanchette and Andrew Polk, “Dual Circulation and China’s New Hedged Integration Strategy,” Center for Strategic and International Studies, August 24, 2020. https://www.csis.org

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الشكل 1. ارتفاع عدد الشركات الصينية المدرجة في قائمة فورتشن جلوبال 500 – الشركات المملوكة للدولة مقابل الشركات الخاصة (2007–2020)



المصـــــدر: ("Fortune Global 500" الإصـــــدارات الســـــنوية2021

/https://fortune.com/global500/2021/search

إن الحجم الضخم للسوق المحلية في الصين مواتٍ أيضًا للابتكار، الذي يحمل مفتاح تحسين الإنتاجية. ونظرًا لأن الابتكار يتطلب استثمارات ضخمة في البحث والتطوير وينطوي على مخاطر عالية، فلا يمكن توقع تحقيق أرباح كافية لهذا الغرض في سوق صغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعروض من الموارد البشرية لنشاط البحث والتطوير في الصين يتوسع بسرعة أيضًا، وذلك بفضل انتشار التعليم العالي، وخاصة في العلوم والهندسة. ومن خلال استغلال هذه المزايا، تعمل الصين على تعزيز قدرتها على الابتكار. ووفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2024، الذي أعلنته بشكل مشترك جامعة كورنيل في الولايات المتحدة، ومعهد إنسياد في فرنسا، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والذي صنف قدرة الابتكار وأداء الاقتصادات الوطنية، احتلت الصين المرتبة 11، أعلى ، من بين 131 دولة واقتصادًا شملها المسح (الجدول 1). وفي التصنيف العالمي لتجمعات العلوم والتكنولوجيا في نفس المسح، كانت هناك ثلاث تجمعات صينية في المراكز العشرة الأولى: منطقة شنتشن–هونغ كونغ–قوانغتشو في المركز الثاني، وبكين في المركز الرابع، وشنغهاي في المركز التاسع.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الجدول رقم (1). مؤشر الابتكار العالمي للاقتصادات ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض لعام 2024

تصنيف مجموعة الدخل	مؤشر الابتكار العالمي	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (51 في المجموع)	تصنيف مجموعة الدخل 2	مؤشر الابتكار العالمي 3	اقتصاديات الدخل المتوسط (34 في المجموع)
1	1	سويسرا	1	11	الصين
2	2	السويد	2	33	ماليزيا
3	3	الولايات المتحدة	3	37	تركيا
4	4	سنغافورة	4	38	بلغاريا
5	5	المملكة المتحدة	5	41	تايلند
6	6	جمهورية كوريا	6	50	البرازيل
7	7	فنلندا	7	52	صربيا
8	8	هولندا	8	54	اندنوسيا
9	9	المانيا	9	55	موريشيوس
10	10	الدنيمارك	10	56	المكسيك
تصنيف مجموعة الدخل	مؤشر الابتكار العالمي	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض (38 في المجموع)	تصنيف مجموعة الدخل 2	مؤشر الابتكار العالمي 3	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض (10في المجموع)
1	39	الهند	1	104	راوندا
2	44	فيتنام	2	110	مداقشقر
3	53	فلبين	3	117	توغو
4	60	أوكرانيا	4	121	اوغندا
5	64	ايران	5	127	بوروندي
6	66	المغرب	6	128	موزنبيق
7	67	منغوليا	7	129	بوركينا فاسو
8	73	الأردن	8	130	اثيوبيا
9	81	تونس	9	131	مالي
10	83	اوزبكستان	10	132	النيجر

المصدر: "مؤشر الابتكار العالمي 2024"، الذي أصدرته جامعة كورنيل، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2024 https://www.wipo.int/ar/web/global-innovation-index

تأثرت الصورة الدولية للتجارة بشكل كبير بجائحة كوفيد-19، بعد أن شهدت تقدمًا ملحوظًا في السنوات السابقة. فقد انخفضت حصة السلع المتداولة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بشكل كبير، حيث تراجعت من ذروتها البالغة 64% في عام 2006 إلى أدنى مستوى لها عند 34% في عام 2020. وهذا جعل الصين أكثر انفتاحًا على التجارة مقارنةً بالولايات المتحدة، التي بلغت نسبة انفتاحها 27.6%، ولكن لا تزال أقل بكثير من الاتحاد الأوروبي الذي سجل نسبة 93.3.%[1]

ومع ذلك، شهدت حصة التجارة انتعاشًا في عام 2021، حيث ارتفعت إلى 37% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت هذه النسبة قوية حتى عام 2024.

على الجانب الآخر، استمر تنويع التجارة كما هو مخطط له، حيث نما حجم التجارة مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق بشكل كبير، ليصل إلى 11.6 تريليون يوان صيني (1.6 تريليون دولار أمريكي) في عام 2021، مقارنةً بـ 8 تريليون يوان صيني (1.1 تريليون دولار أمريكي) في عام 2014. وهذا يعكس تقريبًا ضعف حجم التجارة بين الصين ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي بلغت 878 مليار دولار أمريكي.

تشارك هذه الدول في مبادرة الحزام والطريق بدرجات متفاوتة، مما يبرز العلاقة التجارية مع كتلتين متداخلتين من الدول. والأهم من ذلك، أن كلا العلاقتين تتقدمان بشكل ملحوظ مقارنةً بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي (695 مليار دولار أمريكي) والولايات المتحدة (657 مليار دولار أمريكي). يمنح هذا الترتيب الناتج للشركاء التجاريين الصين بعض المجال للمناورة في مواجهة الضغوط الاقتصادية، بما في ذلك العقوبات الغربية، من خلال تعزيز التجارة مع بقية العالم[2]

لقد استحوذت الصين على المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة من خلال التجارة من خلال زيادة حصة قيمتها المضافة في صادرات الدول الأجنبية مع خفض قيمتها المضافة في صادرات الصين – وبالتالي تحسين نوعية تجارتها مع العالم.

---

(1) Michael Pettis, “Will China’s Common Prosperity Upgrade Dual Circulation?,” Carnegie Endowment for International Peace, October 15, 2021.
https://carnegieendowment.org/china-financial-markets/2021/10/will-chinas-common-prosperity-upgrade-dual-circulation?lang=en
وقت الزيارة 2025/1/15

(2) How Is the Belt and Road Initiative Advancing China’s Interests?
https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/ وقت الزياره2025/1/15

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتخذت الصين خطوات استراتيجية لتنويع مصادر توريد المدخلات الرئيسية التي تحتاج إلى استيرادها، بما في ذلك النفط والغاز والحبوب. في إطار سعيها لتعزيز شراكتها مع روسيا[1]، تعمل الصين على شراء المزيد من النفط والغاز من هذه الحليفة. بالإضافة إلى ذلك، تكثف الصين استثماراتها في غينيا والكاميرون لتأمين إمدادات خام الحديد، بينما تركز على زيادة استثماراتها في غينيا وغانا لتأمين إمدادات البوكسيت[2]. تهدف هذه الجهود إلى تقليل اعتماد الصين على النفط من الشرق الأوسط، الذي يعتبر متقلبًا، وعلى خام الحديد من أستراليا، الذي تعتبره الصين غير موثوق به سياسيًا.[3]

2. التحديات الداخلية:

في البداية، ازدهرت تجارة التوريدات او مايعرف بتجارة المعالجة في الصين بسبب انخفاض تكاليف العمالة، مما جلب أرباحًا سخية لشركات التصدير. ومع توسع حصة السوق للمنتجات الصينية في الخارج، رسخت الصين مكانتها باعتبارها "مصنع العالم". ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبح وضع تجارة المعالجة صعبًا على خلفية التغيرات في البيئات الداخلية والخارجية[4].

تحول العرض من العمالة في الصين من فائض إلى نقص، وارتفعت الأجور بسبب شيخوخة المجتمع إلى جانب انخفاض معدلات المواليد واستنزاف العمالة الزائدة في المناطق الريفية. ونتيجة لهذا، تراجعت القدرة التنافسية الدولية للصين فيما يتصل بالعمليات التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل التجميع[5].

---

(1) Mercy A. Kuo, “Assessing China’s and Russia’s Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr”, The Diplomat, 20 December 2023, https://thediplomat.com/2023/12/assessing-chinas-and-russias-arctic ambitions/

(2) حمدي عبدالرحمن، **الاتجاهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا،المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة،الامارات،2024**
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9752

(3) Hai-Jun Jiang and Miaojie Yu. "Understanding RCEP and CPTPP: from the perspective China’s dual circulation economic strategy." *China Economic Journal*, 14 (2021): 144 - 161. https://doi.org/10.1080/17538963.2021.1933055.

(4) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسةالدولية، مؤسسة الاهرام القاهرة – مصر ، العدد ١٦٧ ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٠

(5) غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة تعريب اسماعيل بهاء الدينسليمان، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي لبنان – بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٢

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

، إلا أن الحكومة اتبعت في مجالات أخرى سياسات قد تؤثر سلبًا على الإنتاجية. كما تواجه الصين تحديات هيكلية وقصيرة الأجل، مثل تفشي كوفيد-19 عام 2020 ومشكلات سوق العقارات، الذي اعقب هذه الاحداث مما يعقد جهود تنفيذ استراتيجية التدوال المزدوجة.

علاوة على ذلك، وفي ظل تصاعد الاحتكاك التجاري بين الولايات المتحدة والصين، تقوم بعض الشركات بنقل إنتاجها من الصين إلى دول أخرى من أجل التهرب من العقوبات والرسوم الجمركية الإضافية التي تفرضها الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، تواجه الصين ضغوطًا على جانبي العرض والطلب بسبب جائحة كوفيد-19. وفي حين تعاني الأسواق الخارجية من الركود، فإن بعض الأجزاء تعاني من نقص المعروض.

وعلى خلفية هذه العوامل، انخفض اعتماد الصين على التجارة (نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى 31.8% في عام 2019 بعد أن بلغ ذروته عند 64.2% [1]

تعقيد بيئة الأعمال: قد تؤدي السياسات الجديدة المرتبطة بالتداول المزدوج إلى زيادة تعقيد بيئة الأعمال في الصين، مما قد يؤثر على الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

الحاجة إلى تحسين البنية التحتية: يتطلب تعزيز السوق المحلية استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يمثل تحديًا كبيرًا للحكومة الصينية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية

ثالثا: آفاق التجارة الدولية في ظل التداول المزدوج

1. تعزيز التعاون الدولي:

تتمحور الاستراتيجية للتداول المزدوج حول إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي والابتكار والاكتفاء الذاتي، مما يعكس رغبة الصين في أن تصبح مركزًا متقدمًا للتصنيع. كما تهدف إلى تشكيل شبكات إنتاج عالمية تركز على الصين وتعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسيات، وتطوير شبكة مالية دولية تعتمد على اليوان، مما قد يحول الصين إلى مجمع عسكري تكنولوجي. لتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الصين على وسائل مثل الإعانات، وضوابط التصدير، وقيود البيانات، بالإضافة إلى جذب رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية من خلال سوقها الاستهلاكي.

[1] اجمالي الناتج المحلي للصين، الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org وقت الزياره 15- 12-2024

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومع ذلك، تفتقر استراتيجية التداول المزدوج إلى إطلاق قوى السوق، ولا تمثل تراجعًا نحو الاكتفاء الذاتي كما هو الحال في كوريا الشمالية، ولا تشير إلى تخفيف السيطرة السياسية للحزب الشيوعي. قد تبدو الاستراتيجية كتحول جزئي، لكنها تهدف إلى دفع الاقتصاد الصيني وتعزيز هيمنته الإقليمية، مما يجعل الصين رائدة في المجالات الصناعية والتكنولوجية والمالية[1].

من المحتمل أن تتحدى هذه الاستراتيجية بعض البلدان والصناعات التي تعتمد على الصين كوجهة للتصدير، وتقدم منافسًا جديدًا للقوى الصناعية مثل ألمانيا. كما تشير إلى دفعات متجددة لتدويل النظام المالي الصيني وتعزيز استخدام اليوان لمنافسة النظام المالي العالمي القائم على الدولار الأمريكي.[2]

تشير الخطة أيضًا إلى اتفاقيات تجارية مهمة، مثل معاهدة الاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي، بدلاً من أي حملة لتحرير التجارة العالمية. كما تعكس المزيد من الجهود الصينية للهيمنة على الهيئات العالمية، مما يمكنها من التأثير على النظام العالمي القائم على القواعد.

ومع ذلك، قد تأتي استراتيجية التداول المزدوج بتكاليف أكبر من المتوقع على الكفاءة، خاصة إذا انحرفت بكين بعيدًا عن الاكتفاء الذاتي أو إذا كانت الطبيعة الاستبدادية للنظام تخنق الابتكار. تعتمد هذه الاستراتيجية على مستوى معين من المشاركة الأجنبية، وقد تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى ردع بعض الشركات الغربية.

إذا سارت الأمور وفقًا للمال، فإن الاقتصاد الصيني الضخم سيكون بمثابة مغناطيس يربط معظم العالم بالصين، مما قد يؤدي إلى انفصال جزئي عن العالم الذي تقوده الولايات المتحدة وفقًا لشروط بكين. هذا الانفصال قد يشكل المرحلة التالية من تحديث الصين، ويعزز قوتها العالمية، مما قد يؤدي إلى "صدمة صينية" جديدة، حيث كان التصنيع في الصين يمثل الصدمة الأولى[3].

رغم كل ماسبق، توفر استراتيجية التداول المزدوج فرصًا لتعزيز التعاون الدولي من خلال

---

[1] مونيكا ميلر ، الولايات المتحدة تعتزم منع شركات "التكنولوجيا المتقدمة" من بناء مصانع في الصين ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط : https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62818168 ، تاريخ 27-12-2024

[2] Biden, Joseph R. 2020. Why America must lead again. Foreign Affairs 99 (2): 64–76

[3] مروان مشرف; فلاح حسن. اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الاميركية والصعود الصيني، *مجلة دراسات دولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية*، جامعة بغداد،2023، العدد94،ص ص327-329

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين بيئة الأعمال، يمكن للصين جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

تعزيز التجارة الحرة كما تسعى الصين إلى الحفاظ على مبادئ التجارة الحرة وتعزيز التعاون مع الدول الأخرى، مما يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الأسواق الدوليه

2. الابتكار والتكنولوجيا في الساحة الاقتصادية الدولية:

لم يكن التحول الاقتصادي في الصين سلسًا، حيث تواجه البلاد العديد من التحديات. ومع ذلك، فإن التغيرات الدرامية الأخيرة في بيئة التجارة العالمية، مثل تعزيز القومية الاقتصادية على حساب اقتصاد السوق الحرة، جعلت هذه القضية أكثر إلحاحًا بالنسبة لبكين. كما أثار وباء كوفيد-19 مخاوف عالمية بشأن اعتماد سلاسل التوريد، مما دفع دولًا مختلفة إلى إعادة التفكير في اعتمادها على بلدان أخرى، خاصة في الصناعات الاستراتيجية مثل الإمدادات الطبية والمكونات الخام للأدوية. من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تسريع تحولات سلاسل التوريد خارج الصين.

تتزايد المخاوف في الغرب بشأن تأثير اندماج الصين في النظام التجاري العالمي، مما يدفع الدول، بقيادة الولايات المتحدة، وأيضًا الاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان، إلى إعادة تقييم علاقاتها التجارية مع الصين. إن التراجع العام عن العولمة بين الديمقراطيات الغربية قد يعني تقييد قدرة الصين على الوصول إلى أسواق هذه البلدان[1].

علاوة على ذلك، أدى انتشار فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق لاحتوائه إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية، مما زاد من تفاقم التباطؤ الاقتصادي العالمي وأدى إلى انكماش سوق التصدير للصين، مع بعض الاستثناءات مثل الإمدادات الطبية واللقاحات[2].

---

[1] خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا.. هل تنجح في التفوق على الغرب؟ ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط :

(https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/science/2022/7/31)// ، تاريخ الزيارة : 26-12-2024

[2] عمرو عبد العاطي ، السياسة الخارجية الامريكية..تحولات الفواعل والقضايا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢٤ ، المجلد ٥٦ ، القاهرة ، ٢٠٢١ ، ص ٤ – ٥.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما أن اتساع الخلاف مع الولايات المتحدة أدى إلى نوع من الانفصال بين أكبر اقتصادين في العالم، حيث تدفع الحملة الأمريكية على شركات التكنولوجيا الصينية مثل هواوي الصين نحو الاعتماد على الذات في التقنيات الرئيسية، مثل تكنولوجيا أشباه الموصلات.

يشير ستيفن أولسون، الباحث في مؤسسة هينريش، إلى أن "عصرًا جديدًا في التجارة" قادم، حيث سيكون المشهد التجاري الذي يتعين على الصين التنقل فيه من الآن فصاعدًا أقل ملاءمة بكثير من المشهد الذي عبرته على مدى العقدين الماضيين. كما أن استراتيجية التجارة الرقمية تشير إلى أن القيادة الصينية مستعدة لمواجهة "الواقع الجدي من خلال[1]:

- **الاستثمار في التكنولوجيا:** تركز الصين على الاستثمار في القطاعات التكنولوجية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، مما يعزز من قدرتها على الابتكار ويزيد من تنافسيتها في الأسواق العالمية[2].
- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** من خلال تعزيز الإنتاج المحلي في القطاعات الحيوية، تسعى الصين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من تأثير الأزمات العالمية على اقتصادها

تقييم مستقبل التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية

في ظل التوترات المتزايدة بين القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، يُعتبر توازن المخاطر التي تهدد التجارة العالمية بشكل عام واضح المعالم داخل الساحة الاقتصادية الدولية. ومع ذلك، هناك عدة عوامل تؤثر على هذا التوازن، وهذا مادفع الصين وبعض الدول الكبرى الى تعزيز التجارة في السلع والخدمات .

أ. تعزيز التجارة من خلال الخدمات الرقمية:

تعتبر الخدمات الرقمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، من الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تعزز التجارة العالمية. هذه الخدمات تتيح تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مما يسهل حركة التجارة

---

[1] محمد علي،بعد اجتماع بايدن-: الولايات المتحدة والصين لا تزالان تواجهان اختلافات "شديدة الحدة"، https://www.elbalad.news/5048273 وقت الزيارة 10-12-2024

[2] FP Explainers, Dumping the Dollar: Will a new BRICS currency replace the US currency for trade? First Post, April 4, 2023. https://tinyurl.com/mr3tapt8

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عبر الحدود. كما أن الرقمنة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق عملياتها، مما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية[1].

في المقابل، فإن إدخال سياسات تهدف إلى إعادة الإنتاج إلى الداخل، مثل قانون رقاقة الكمبيوتر والعلوم الأمريكي، واستراتيجية التداول المزدوج في الصين، وقانون خفض التضخم الأمريكي، قد يؤدي إلى تقليل أحجام التجارة. هذه السياسات تعكس توجهًا نحو الحمائية، حيث تسعى الدول إلى حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، مما قد يعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

ب . تأثير الحمائيه التجارية:

تشير الأدلة إلى أن عدد الحواجز التجارية قد ارتفع منذ عام 2019، مما يعكس تزايد الدعوات لإعادة التصنيع إلى الداخل أو إلى "البلدان الصديقة". هذا الاتجاه قد يؤثر على التجارة العالمية، حتى مع عودة العوامل الدورية إلى طبيعتها. استطلاع حديث أجراه البنك المركزي الأوروبي أظهر أن الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي تتوقع أن تصبح أكثر نشاطًا في نقل العمليات خلال السنوات الخمس المقبلة، مما يعكس الحاجة إلى نماذج أعمال أكثر مرونة[2].

بشكل عام، بينما يمكن تعزيز التجارة العالمية من خلال الابتكار الرقمي والخدمات، فإن التوترات الجيوسياسية والسياسات الحمائية قد تؤدي إلى تراجع في أحجام التجارة. من المهم أن توازن الدول بين حماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز التعاون التجاري الدولي لضمان استدامة النمو الاقتصادي العالمي في تنافس مستمر بين الدول.

تُظهر التقييمات المستقبلية لتوازن المخاطر التي تهدد التجارة العالمية أن الوضع متوازن إلى حد كبير، حيث يمكن تعزيز التجارة في السلع والخدمات من خلال زيادة استخدام الخدمات الرقمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن إدخال سياسات تهدف إلى إعادة الإنتاج إلى

---

(1) Jennifer Conrad, China's Digital Yuan Works Just Like Cash—With Added Surveillance. WIRED, November 8, 2022. https://www.wired.com/story/chinas-digital-yuan-ecny-works-just-like-cash-surveillance/.

(2) عدنان حسين يونس، سلطان جاسم سلطان ، و فاضل موسى حسن الحمائية الجديدة وإنعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية. مجلة بيت الحكمة، 38،(2020)،ص ص 11-22

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الداخل، خاصةً في ظل التوترات التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين[1]، مثل قانون رقاقة الكمبيوتر والعلوم الأمريكي، واستراتيجية التداول المزدوج في الصين، وقانون خفض التضخم الأمريكي، قد يؤدي إلى تقليل أحجام التجارة. بشكل عام، قد يؤثر تفتت التجارة على مجالات النفوذ السياسي للدول التي تسعى لبسط نفوذا عالميا واقليميا، حتى مع عودة العوامل الدورية إلى طبيعتها. ورغم عدم وجود أدلة قوية حتى الآن تشير إلى أن التراجع عن العولمة قد أعاق التجارة الكلية بشكل كبير ، مما يعكس الحاجة إلى نماذج أعمال أكثر مرونة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول "التداول المزدوج في الصين: آفاق جديدة للتجارة الدولية في ظل التوترات التجارية والسياسات الحمائية"، يتضح أن استراتيجية التداول المزدوج تمثل تحولًا استراتيجيًا حاسمًا في كيفية تعامل الصين مع التحديات الاقتصادية العالمية. من خلال التركيز على تعزيز السوق المحلية وتطوير الابتكار، تسعى الصين إلى تقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية، مما يعكس استجابة فعالة للتوترات التجارية المتزايدة والسياسات الحمائية التي تتبناها بعض الدول.

تؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية تحقيق توازن بين الاستفادة من الفرص العالمية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، مما يساهم في إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على قدرة الصين على مواجهة التحديات المرتبطة بالتحول من نموذج النمو التقليدي القائم على التصدير إلى نموذج يعتمد بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي والابتكار.

في ظل هذه الديناميكيات، تبرز أهمية التعاون الدولي والتفاعل الإيجابي مع الشركاء التجاريين، حيث يمكن أن تسهم هذه الجهود في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. وبالتالي، فإن التداول المزدوج لا يمثل فقط استراتيجية للصين، بل هو أيضًا نموذج يمكن أن يؤثر على مستقبل التجارة الدولية في عالم يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المتزايدة.

References:

[1] كحلات, عنتر واخرين، واقع وتحديات تكتل بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي .*مجلة التنمية الاقتصادية*، https://asjp.cerist.dz/en/article/252093 , وقت الزيارة 14-12-2024

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1.Antoine Brunet and Jean-Paul Guichard, The Chinese Orientation towards Global Hegemony and Economic Imperialism, translated by: Adel Abdel Aziz Ahmed, National Center for Translation, Cairo Egypt, first edition, 2016.

2. Hassan, Muhammad Fawzi. "The Economic Corridor between India, the Middle East, and Europe... Objectives and Implications." Asian Horizons 2024. 8.14.

3. Sayed Mahmoud Ali Ghoneim, The National Security Strategy of the People's Republic of China, Journal of Financial and Commercial Research, Port Said University, Volume 21, Issue Four, October 2020, p. 358.

4. Adnan Hussein Younis, Sultan Jassim Sultan, and Fadel Musa Hassan The new protectionism and its repercussions on the commercial interests of developing countries. House of Wisdom Magazine, 38 ,2020.(

5. Alaa Abdel Wahab Abdel Aziz. "The Belt and Road Initiative and Chinese influence in Latin America." Political Issues 79, 2024

6. Biden, Joseph R. 2020. Why America must lead again. Foreign
Affairs 99 (2): 64–76.

7.FP Explainers, Dumping the Dollar: Will a new BRICS currency replace the US currency for trade? First Post, April 4, 2023. https://tinyurl.com/mr3tapt8

8.Hai-Jun Jiang and Miaojie Yu. "Understanding RCEP and CPTPP: from the perspective China's dual circulation economic strategy." China Economic Journal, 14 (2021): 144 - 161. https://doi.org/10.1080/17538963.2021.1933055.

9.How Is the Belt and Road Initiative Advancing China's Interests? https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/2025/1/15وقت الزياره

10. Jennifer Conrad, China's Digital Yuan Works Just Like Cash—With Added Surveillance. WIRED, November 8, 2022. https://www.wired.com/story/chinas-digital-yuan-ecny-works-just-like-cash-surveillance/.

11. Jude Blanchette and Andrew Polk, "Dual Circulation and China's New Hedged Integration Strategy," Center for Strategic and International Studies, August 24, 2020. https://www.csis.org/analysis/dual-circulation-and-chinas-new-hedged-integration-strategy
الزيارة 2025/1/15وقت

12. Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", The Diplomat, 20 December 2023, https://thediplomat.com/2023/12/assessing-chinas-and-russias-arctic ambitions/.

13.MICHAEL D. SWAINE, " Chinese Views of the Singapore Summit Between Donald J. Trump and Kim Jong-un" , China Leadership Monitor, no. 57, sep.2018, https://carnegieendowment.org/files/Swaine_CLM57_Final.pdf

14. Michael Pettis, "Will China's Common Prosperity Upgrade Dual Circulation?," Carnegie Endowment for International Peace, October 15, 2021.https://carnegieendowment.org/china-financial-markets/2021/10/will-chinas-common-prosperity-upgrade-dual-circulation?lang=en2025/1/15 وقت الزيارة

15. Milton L. Mueller and Zixiang Tan. 1996. China in the Information Age: Telecommunication and the Dilemmas of Reform. Greenwood Publishing Group Inc., USA.pp 33-46

16. Ping Wei, Xiaodan Mao and Xiaohong Chen. "Institutional investors' attention to environmental information, trading strategies, and market impacts: Evidence from China." Business Strategy and the Environment (2020). https://doi.org/10.1002/bse.2387.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

17. Renliang Liu, Liugang Sheng and Jian Wang. "Faking Trade for Capital Control Evasion: Evidence from Dual Exchange Rate Arbitrage in China." International Finance eJournal (2021). https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2023.102926.
18. Rise of the "Big 4"-The semiconductor industry in Asia Pacific, Deloitte China, January 18, 2024. https:// www2.deloitte.com/cn/en/pages/technology-media-and telecommunications/articles/rise-of-the-big-4.html.
19. Su, L., & Liang, J. (2021). Understanding China's New Dual Circulation Development Strategy: A Marxian Input-Output Analysis. Review of Radical Political Economics, 53(4), 590-599. https://doi.org/10.1177/04866134211021971.
20. Will the Dual Circulation Strategy Enable China to Compete in a Post-Pandemic World? https://chinapower.csis.org/china-covid-dual-circulation-economic-strategy/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0